

النشرة الاقتصادية

23 يناير 2024

الذهب والصادرات
فرسًا الرهان هذا
الأسبوع.. وتشاؤم
"في" دافوس

183
392
2198
39%
178
3388

إصدار
أسبوعي



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

احمد بيومي

اسماء رفعت

اسماء فهمي

إيه حمدي

بسنت جمال

سالي عاشور

محمد صبري

د. عمر الحسيني

امل اسماعيل

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوبال

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

19

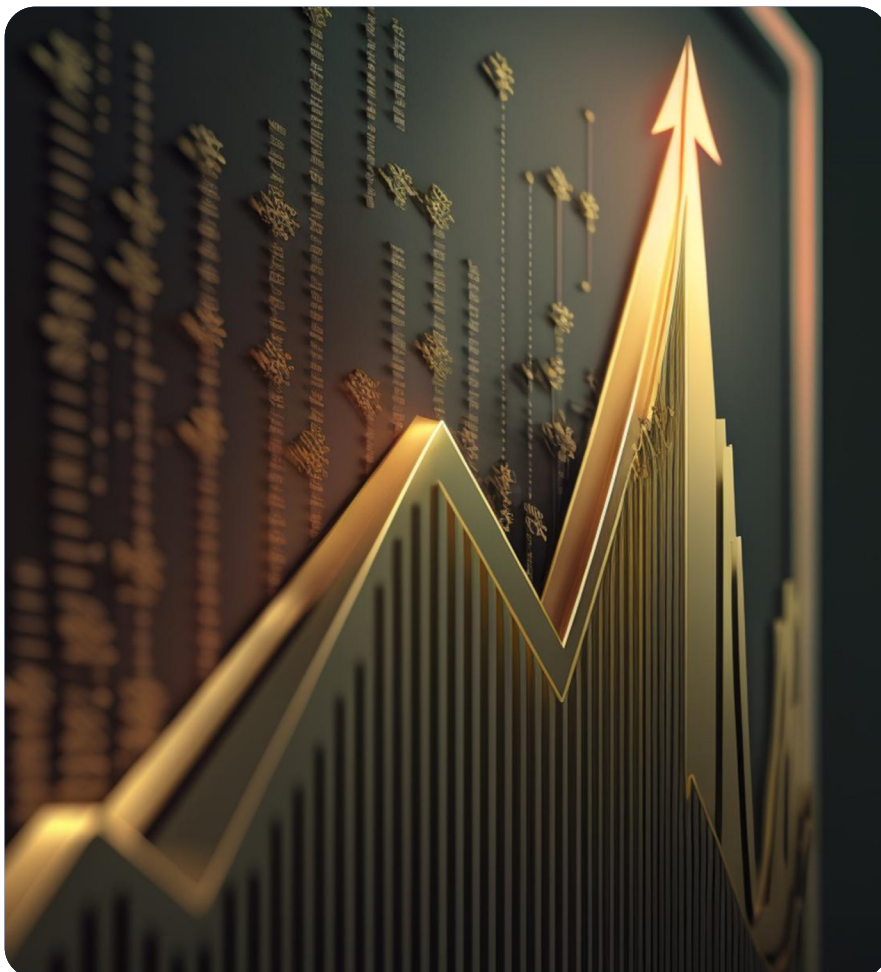
معلومة
مصورة

18

تقديم

تأتي النشرة الأسبوعية في ظل تحليق طائرات رؤساء وأثرياء العالم بسويسرا لحضور مؤتمر دافوس الاقتصادي وسط أحداث جيوسياسية خطيرة تهدد بتوقف حركة الملاحة بمنطقة البحر الأحمر وتصاعد التأثيرات على المنطقة وأوروبا والعالم، وقد تنجرف بالعالم بعيدًا عن مستهدفات النمو للعام الحالي أو مستهدفات التضخم ومخطط الانخفاض في أسعار الفائدة، خاصة وأن تلك الأحداث تأتي في وقت يتوقع فيه خبراء الاقتصاد ألا يعود الاقتصاد العالمي لمساره الطبيعي في عام 2024.

ويستعرض عدد نشرتنا الصادر عن الأسبوع الثالث لشهر يناير 2024 الأخبار المرتبطة في سياق تحليلي ليرسم معطيات تساعد في فهم الصورة العامة والتوجهات الرسمية، وكذلك في اتخاذ القرارات الأقرب إلى الصواب.. وإلى تفاصيل العدد:



أبرز قضايا الأسبوع

”

يستعرض هذا القسم أبرز الأحداث الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي خلال الأسبوع الأول من عام 2024، مع تقديم تحليل للأخبار والتطورات التي قد يسفر عنها تأثير على الوضع الاقتصادي في مصر.

“

محلية



- 6 اكتشافات بترولية «للعامه للبتروول» تضيف مخزوناً 38.3 مليون برميل زيت مكافئ

يستهدف قطاع البترول زيادة معدلات الإنتاج من خلال خطط البحث والاستكشاف وتنمية الحقول، وتواصل الشركة العامة للبترول زيادة الإنتاج وتنمية الحقول وإضافة المزيد للاحتياطي البترولي المؤكد، واستطاعت خلال عام 2022-2023 أن تصل إلى تحقيق رقم قياسي في متوسط الإنتاج اليومي بلغ 74.2 ألف برميل زيت مكافئ، وهو أعلى رقم تحقق في مسيرة الشركة منذ نشأتها وحتى الآن، وشهد قطاع البترول خلال عام 2023، تحقيق 65 كشفًا جديدًا للبترول والغاز بواقع 51 كشفًا للبترول و14 للغاز، وذلك بمناطق في الصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء، وتوقيع 14 عقدًا لتنمية الحقول بالصحراء الغربية ودلتا النيل.

• تسجيل صادرات الأغذية أعلى مستويات في تاريخها عام 2023

بلغت صادرات القطاع خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2023 حوالي 4.3 مليارات دولار محققة نسبة نمو قدرها 15% وقيمة نمو 546 مليون دولار مقارنة بصادرات الفترة نفسها من عام 2022 والتي كانت قد بلغت حوالي 3.8 مليارات دولار، وتعد تلك القيمة هي الأعلى في تاريخ صادرات الصناعات الغذائية المصرية للفترة نفسها، مدعومًا بزيادة الطلب الخارجي وتطور كبير في الصناعات الغذائية المصرية، والالتزام بضوابط واحتياجات السوق الخارجي.

• صادرات قطاع التعهيد تنمو بنسبة 54% خلال 2023

نمت الصادرات التكنولوجية بقطاع التعهيد بأكثر من 54% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بزيادة قدرها نحو مليار دولار حيث كان يتم التصدير بقيمة 2.7 مليار دولار حتى وصل إلى 3.7 مليارات دولار سنويًا، مشيرًا إلى أن هذه الزيادة تمثل انعكاسًا لقدرة الشباب والقطاع على جذب شركات عالمية.

• ارتفاع أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 46.7 مليار جنيه

ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 46.7 مليار جنيه في شهر أكتوبر من عام 2023 مقابل 36.5 مليار جنيه خلال الشهر المماثل من عام 2022، وبلغ عدد المستفيدين من النشاط 3.8 ملايين مستفيد مقارنةً بعدد 3.9 ملايين مستفيد خلال فترة المقارنة، بحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية. وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من 27 مليار جنيه بنهاية عام 2021 إلى 50 مليار جنيه بنهاية عام 2026 باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (2022-2026)، والاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي 3.5 ملايين مستفيد ليصل إلى 4.5 ملايين مستفيد بحلول عام 2026.

• الصندوق السيادي: نجحنا في إنتاج 1000 من عربات القطار ومترو الأنفاق والقطار سريع

نجح الصندوق السيادي المصري في عقد شراكة مع الشركة الوطنية لصناعة القطار الكهربائي والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى جانب شريك تكنولوجي من كوريا الجنوبية، وقد وصل إنتاج الشركة إلى 1000 عربة متحركة، ووصل مجموع العربات المتحركة في مصر لـ 34 ألف عربة (قطار ومترو الأنفاق وقطار سريع).

• جهاز الإحصاء: المساحة المنزرعة تضاعفت لأكثر من 3 ملايين فدان حتى 2020

كشفت دراسة حديثة عن زيادة المساحة المنزرعة بصفة عامة، حيث زاد أكثر من مليون فدان من عام 2005 إلى عام 2020، وبالتالي فإن الأراضي الجديدة أيضًا في زيادة مستمرة، فنجد أنها

زادت من حوالي مليون وسبعمائة وثلاثين ألف فدان في عام 2005 إلى ما يقرب من ثلاثة مليون ومائة وستة آلاف فدان في عام 2020، وقالت الدراسة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة: إنه من المتوقع ارتفاع حاصلات القطن بنحو 30% بحلول عام 2100 بسبب تأثير درجات الحرارة الآخذة في الارتفاع، مما سيطي



المواسم المناسبة لزراعته، وفي الوقت نفسه ستخفض حاصلات أخرى مثل القمح والأرز والذرة بنسبة تتراوح بين 11% إلى 36% على مدار الأفق الزمني نفسه.

• وزير الإسكان يكشف تفاصيل المرحلة الأولى من أبراج العاصمة الإدارية

قال وزير الإسكان: إن المرحلة الأولى من أبراج منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، تشمل 3 أبراج إدارية، وأشار الوزير، إلى أن منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، تضم 20 برجًا، وتعد العلامة المميزة لمنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، هي البرج الأيقوني، وهو أطول برج في أفريقيا، بارتفاع نحو 400 متر، بأنشطة متعددة (فندقي - تجاري - إداري)، حيث يضم أحد الفنادق العالمية التي تعمل لأول مرة في مصر وأفريقيا.

• وزارة المالية: نستهدف إصدار سندات بالعملة المحلية

أكد وزير المالية أننا نسعى لبناء شراكة استراتيجية قوية ومستدامة مع بنك التنمية الجديد لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات التنموية، على نحو يدعم جهود الدولة في إرساء دعائم تنمية أكثر استدامة وشمولًا وتأثيرًا على حياة المواطنين، من خلال دفع مسيرة الارتقاء بمستوى المعيشة، والخدمات العامة، لافتًا إلى أننا نستهدف إصدار سندات بالعملة المحلية في أسواق الدول أعضاء بنك التنمية الجديد، كما نستهدف أيضًا إصدار سندات خضراء وازرقاء واجتماعية ومستدامة.. تلبي طموحات «رؤية مصر 2030» من أجل إضافة فئات جديدة من المشروعات ذات البعد الاجتماعي إلى محفظة مصر المستدامة.



• موديز تثبت تصنيف مصر الائتماني: وتراجع النظرة المستقبلية إلى سلبية

قد ردت الحكومة المصرية على ذلك الإجراء في بيان صدر يوم 19 يناير 2024، وأشارت فيه إلى أن الحكومة تعمل على إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي بمرونة، وتتعامل بتوازن وحرص شديد مع الآثار السلبية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي، خاصة وأن الوكالة لم تضع في الاعتبار جهود الحكومة في برنامج الطروحات الذي يُعزز قدرة مصر على تلبية الاحتياجات التمويلية خلال العامين المقبلين، ويُسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، والحد من الاحتياج للتمويل الخارجي، بينما ركزت الوكالة على عناصر رئيسية لتقييم نظرتها وهي مبنية على ارتفاع التضخم والفائدة، وتذبذب سعر الصرف، وارتفاع مستويات الدين المحلي وصعوبة عودة تلك المؤشرات للاستقرار.

• خطة الحكومة لتطوير البورصة المصرية خلال 6 سنوات

تستهدف الحكومة، تطوير البورصة خلال الفترة من 2024 وحتى 2030 من خلال تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة بنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية، وتأسيس صندوق صانع سوق في البورصة بقيمة تتراوح بين 20-



30 مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية، وذلك وفقاً لوثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري.

• وزير المالية: حجم الاكتتاب ببرنامج الطروحات الحكومية بلغ 3.5 مليارات دولار حتى الآن

أكد وزير المالية على أن برنامج الطروحات الحكومية يعد دفعة قوية لجهود تمكين القطاع الخاص، وقد بلغ حجم الاكتتاب 3.5 مليارات دولار، وأوضح الوزير أننا ملتزمون بمراعاة الأولويات التنموية في رسم سياسات وبرامج الحكومة لصالح المواطنين والعمل على مدّ مظلة الحماية الاجتماعية لتخفيف حدة الأعباء التضخمية خاصة على الفئات الأكثر احتياجًا وتضررًا من الآثار الصعبة الناتجة عن الأزمات العالمية الاستثنائية، لافتًا إلى توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» ليطفي 5.2 ملايين أسرة، وزيادة المنح الشهرية لهم بنحو 25% فضلًا على زيادة المعاشات بنسبة 15% .

• قطاع البترول والبتروكيماويات: نحو تنفيذ مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء كوقود نظيف

يستهدف قطاع البترول والبتروكيماويات عددًا من المشروعات للطاقة الخضراء الصديقة للبيئة والتي تساهم في خفض الانبعاثات وإزالة الكربون كما تساهم في تنفيذ أهداف استراتيجيات قطاع البترول للتنمية المستدامة وخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى إمكانية التصدير للدول الأوروبية والآسيوية؛ مما يضع مصر ضمن الدول الرائدة في تصنيع المنتجات الكيماوية الخضراء والمصدرة لها، ويهدف مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء إلى إنتاج 150 ألف طن سنويًا من الأمونيا الخضراء كوقود نظيف، وذلك من خلال إنتاج 26 ألف طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر وتحويلها إلى أمونيا خضراء بمصنع شركة موبكو بدمياط.

• **وزير الصناعة: مصر أكبر منتج للإسمنت بقارة أفريقيا إجمالياً**
92 مليون طن سنوياً

قال وزير التجارة والصناعة: إن قطاع الإسمنت يعد أحد أهم القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد القومي والذي يسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لمشروعات البنية التحتية والمشروعات العمرانية، مشيراً إلى أن مصر تعد منتجاً مهماً للإسمنت في المنطقة، وأكبر منتج في قارة أفريقيا وضمن أكبر 10 دول منتجة للإسمنت في العالم بحجم إنتاج يبلغ نحو 92 مليون طن سنوياً.

• **الدولة تعزز شبكات الحماية الاجتماعية بزيادة 23% خلال**
2024/2030

تعمل الدولة المصرية على تعزيز الموارد المالية الموجهة لتوسيع نطاق وشمولية شبكات الأمان الاجتماعي بما لا يقل عن 10% خلال الفترة من 2024 - 3030، ومن أبرز مستهدفات الحماية الاجتماعية توسيع النطاق المستهدف للإنفاق على الحماية الاجتماعية خاصة في ظل الأزمات الدولية لامتناس الصدمات الخارجية، تصنيف مصر من بين الدول العشرين الأولى في العالم الأكثر إنفاقاً على

برامج الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتصنيفها من بين الخمسين دولة الأولى عالمياً بحسب أحدث بيان، وغيرها.



• «المركزي» المصري يُقر إجراءات لتوفير العملة الأجنبية أمام الشركات

اتفقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مع البنك المركزي المصري على عدم تنازل الشركات الأجنبية عن الحوالات بالعملات الأجنبية في البنوك والمخصصة لزيادة رأسمال الشركة فقط، مع صرف قيمتها بالجنيه المصري.

إقليمياً



• السعودية تحقق تعافياً بنسبة 156% في أعداد السياح الوافدين في عام 2023 مقارنة بعام 2019

وفقاً لتقرير منظمة السياحة العالمية باروميتر في يناير 2024. تأثرت المملكة إيجابياً في قيادة منطقة الشرق الأوسط للتعافي العالمي في السياحة، حيث بلغت نسبة التعافي 122% في أعداد السياح الوافدين خلال 2023 مقارنة بعام 2019. تقول المنظمة: إن متوسط التعافي العالمي في 2023 بلغ 88%، مع وصول حوالي 1.3 مليار وافد دولي، وبلغت إيرادات السياحة الدولية 1.3 تريليون دولار، تقترب بنسبة 93% من 1.5 تريليون دولار في 2019، حسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

• «العالم بحاجة إلى سعودية قوية»

ذلك هو التعليق الذي صرّح به وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» خلال جلسة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مشيرًا إلى أن المملكة مصممة على متابعة الإصلاحات الاقتصادية، مشيرًا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى الناتج العام من 70% إلى 35%، ويعتبر هذا إنجاز لأنه يعني نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 65%، خاصة وأنه يأتي في ظل سعي المملكة المستدام لتنويع اقتصادها في الصناعات الجديدة، مثل: الترفيه والرياضة والسياحة، وأيضًا في القطاعات التقليدية، مثل: الطاقة والتعدين، وهو ما أكدّه وزير التجارة السعودي «ماجد القصبي» أن المملكة تسعى لإحداث تحول غير مسبوق، عبر تنويع اقتصادها ضمن «رؤية 2023» خلال جلسة حوارية في المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» بعنوان «تنمية تجارة الخدمات».

عالمياً



• مؤتمر دافوس: نظرة متشائمة للمخاطر الاقتصادية العالمية في عام 2024

اجتمع قادة العالم في دافوس لبحث المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي على رأسها استعداد عدد كبير ومهم من الدول الكبرى للانتخابات الرئاسية في عام 2024 مثل الولايات المتحدة والهند والمكسيك، الأمر الذي يدعو للقلق بشأن أثر تلك الانتخابات على إعادة تشكيل التحالفات الدولية والسياسات الاقتصادية، مع وجود مخاوف من عودة دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى، التغير المناخي أيضًا يعد موضوعًا ساخنًا خاصة وأن ذلك الاجتماع يأتي بعد أيام من إعلان علماء العالم أن

متوسط درجات الحرارة العام الماضي وصل إلى مستوى قياسي جديد، انخفاض مستويات النمو واختفاء الوظائف، حيث سيكون قدرة الذكاء الاصطناعي على تحويل الاقتصادات وآثارها الأخلاقية نقطة محورية، التوترات الجيوسياسية أيضًا ألقت بظلالها على المؤتمر بداية من الصراع في شرق أوروبا، والتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والحرب في غزة ورد فعل الحوثيين، تلك الأحداث أثرت على التضخم بشكل كبير.

فبعد أكثر من ثلاثة أشهر، دفعت الحرب التي شنتها إسرائيل في غزة المنطقة إلى حافة صراع أوسع نطاقًا، مع احتمال خنق تدفقات النفط، وتقليص جزء كبير من النمو العالمي، ودفعت التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى، وهذا النوع من انقطاع إمدادات الطاقة لم يحدث بعد، وتراهن الأسواق على أنه لن يحدث، لكن الخطر أخذ في الارتفاع.

وفي السياق نفسه وتأكيدًا لتوقعات مؤتمر دافوس تلقي هجمات البحر الأحمر بظلالها على اقتصاد أوروبا حيث أدت هجمات جماعة الحوثي في اليمن على السفن في البحر الأحمر في توقف حركة الملاحة في قناة السويس التي تعد الطريق البحري الأسرع بين آسيا وأوروبا وتستخدم لنقل حوالي 12% من حاويات الشحن العالمية. هذا التعطيل المستمر للملاحة يشكل تهديدًا جديدًا على اقتصاد أوروبا، الذي يواجه بالفعل تحديات بسبب التضخم المرتفع، وقد يؤثر سلبًا على توقعاته ويعيق خطط البنوك المركزية لتخفيض أسعار الفائدة في هذا العام، وقد بدأت التأثيرات بالفعل في الظهور، حيث أشارت وزارة الاقتصاد الألمانية إلى أن هناك حالات قليلة من تعطيل أو تأخير فترات تسليم البضائع، بينما لا تزال المؤشرات الاقتصادية في أوروبا لم تكشف ذلك التأثير على الرغم من وجود مخاوف من أنه قد يحدث تأثير في الأشهر القليلة المقبلة في حال استمرار الأوضاع.

ويمكن لقرائنا متابعة بعض من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في رسم صورة عن الاقتصاد الأوروبي، مثل: قراءة مدير المشتريات الأولية PMI لشهر يناير في اقتصادات أوروبا والتي ستظهر الأربعاء 24 يناير 2024، وتقدير التضخم في منطقة اليورو لشهر يناير والذي سيصدر في الأول من فبراير 2024، والمؤتمر الصحفي لرئيسة البنك المركزي الأوروبي حيث ستقوم كرستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي في مؤتمرها الصحفي بعد اجتماع تحديد أسعار الفائدة الموافق الخميس 25 يناير 2024 للتطرق إلى الوضع في البحر الأحمر وتقييم أثر ذلك على الاقتصادات المختلفة.

اقتصاد أمريكا اللاتينية يواجه تحديات كبيرة في عام 2024، حيث تواجه أمريكا اللاتينية مشكلات هيكلية وتحديات مالية وتضخمية على اقتصاداتها، وتزايدًا لمخاطر التباطؤ الاقتصادي، كما أنه سيكون للسياسات النقدية التشددية التي تنتهجها البنوك المركزية عالميًا تأثير كبير على الطلب عالميًا، ومن ثم على دول قارة أمريكا اللاتينية، وقد توقع تقرير الأمم المتحدة على الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2024، أن اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يتباطأ من 2.2 بالمئة في عام 2023 إلى 1.6 بالمئة في عام 2024؛ بسبب تشديد الظروف المالية وانخفاض الصادرات. ثم تحسن معدل النمو في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى 2.3% في 2024 وإلى 2.5 بالمئة في 2025.



• النفط يرتفع بأكثر من 3.5% بعد الضربات الأمريكية والبريطانية في اليمن

ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3.5% اليوم الجمعة مع شن الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات ضد أهداف عسكرية للحوثيين في اليمن ردًا على الهجمات التي تشنها الجماعة المتحالفة مع إيران على سفن بالبحر الأحمر. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 2.77 دولار أو 3.58% إلى 80.18 دولار للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.68 دولار أو 3.72% إلى 74.70 دولارًا.

• صندوق النقد يتوقع نموًا أفضل للاقتصاد العالمي في 2024

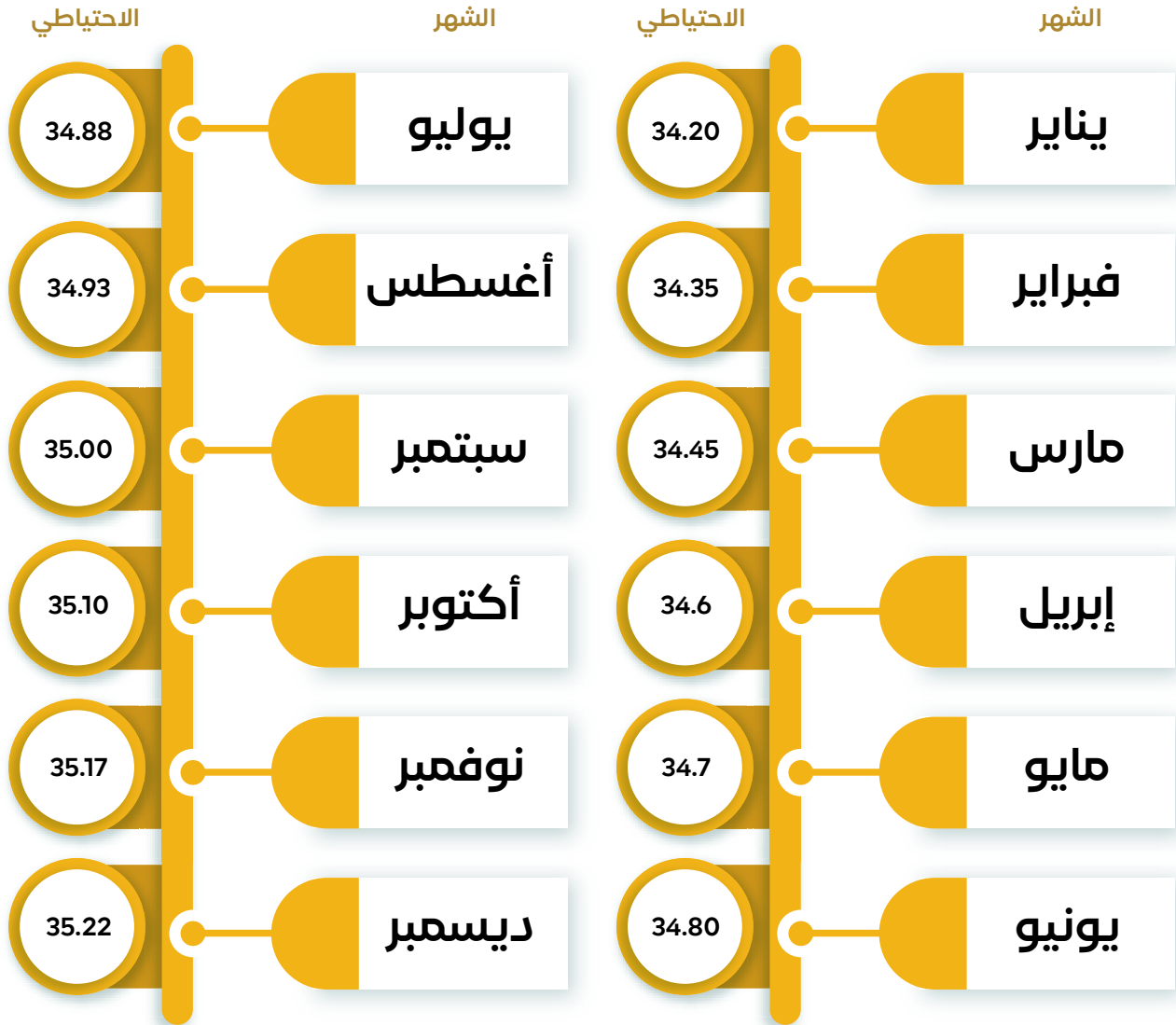
توقعت مديرة صندوق النقد الدولي نموًا أفضل للاقتصاد العالمي في 2024 مقارنة بالعام الماضي، وأكدت أن الاقتصاد العالمي أثبت مرونته بشكل ملحوظ، وأن عام 2023 كان أفضل من المتوقع بفارق بسيط، ولكنها أشارت إلى أن التوترات الجيوسياسية الحالية قد تهدد بظفوف جديدة على الأسعار ومتاعب في سلاسل التوريد في 2024.

• تدفقات الخام الروسي تتحدى فوضى البحر الأحمر وتتجاوز هدف أوبك+

تجاهلت شحنات النفط الخام الروسية المنقولة بحرًا الهجمات على الشحن في جنوب البحر الأحمر لتسجل مكاسب في الأسبوع الأخير، حيث فشلت موسكو في مطابقة تخفيضات التصدير التي تعهدت بها لحلفائها في أوبك +، وأظهرت بيانات تتبع الناقلات أنه تم شحن حوالي 3.43 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا من الموانئ الروسية في الأسابيع الأربعة حتى 14 يناير، وارتفع ذلك بمقدار 94 ألف برميل يوميًا منذ الفترة حتى 7 يناير.

معلومة مصورة

1.02 مليار دولار نمو في احتياطي النقد الأجنبي بمصر خلال عام 2023



مقالات تحليلية

فاعلية الطروحات الحكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في ظروف اقتصادية مضطربة وتحديات متشابكة، أعلن وزير المالية المصري خلال ندوة لصندوق النقد الدولي بالقاهرة ما تبنته الحكومة من سياسات وإجراءات لمواجهة تلك التحديات في إطار من التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية معلناً تركيز الدولة على اتخاذ الإجراءات الحافزة لمناخ الأعمال، وتعميق دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛ مشيراً إلى أن برنامج الطروحات الحكومية يعد دفعة قوية لجهود تمكين القطاع الخاص، فإلى أي مدى يسهم برنامج الطروحات الحكومية في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري؟

“

برنامج الطروحات الحكومية: أهداف البرنامج وخطة الدولة

تضمن محور الإصلاحات الهيكلية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة عام 2016 تحقيق هدف خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية، وقد شهدت السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي العديد من الإصلاحات المالية والنقدية، فضلاً عن ضخ مزيد من الاستثمارات العامة في قطاع البنية الأساسية والتي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات.

وتعد الطروحات الحكومية أحد آليات تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في دفع معدل النمو الاقتصادي، وقد أعلنت الدولة البدء في تطبيقه منذ عام 2018 تزامنًا مع إعلان تخرجها من القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي وإفساح المجال للقطاع الخاص، وتجنب أثر المزامحة مع اكتفاء الدولة بأدوارها المعروفة في ظل اقتصاد السوق. وعلى الجانب الآخر، فإن طرح الشركات العامة كليًا أو جزئيًا يعد أحد الأوعية المناسبة لتعبئة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى توسيع ملكية الشركات المطروحة، بما يمكن من توفير التمويل اللازم لتوسعاتها، ومن ثم تحسين كفاءة إدارتها وزيادة أرباحها.

وفي ظل أهمية برنامج الطروحات الحكومية، شكلت الدولة لجنة خاصة للطروحات الحكومية برئاسة وزير المالية وأعلنت برنامجًا لطرح الشركات الحكومية في البورصة منذ عام 2018، وقد تم بالفعل طرح نحو 4.5% من أسهم شركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني» في مارس 2019، ثم شهد برنامج الطروحات الحكومية هبوطًا نسبيًا لنحو عامين نتيجة تأثير الاقتصاد بعدد من العوامل من أهمها تقلبات السوق، وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد بشكل عام وعلى مناخ الاستثمار بشكل خاص. ومع بدء حالة التعافي وعودة الحياة الاقتصادية أعلنت الدولة عودة العمل بقوة مرة أخرى في البرنامج مع التركيز على القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الخاص، فجاء قطاع الخدمات الرقمية في مستهل تلك القطاعات، حيث تم طرح 26.1% من أسهم شركة أي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية (EFIH) من خلال الطرح العام والخاص بقيمة إجمالية بلغت 5.8 مليارات جنيه، بما يعادل 323 مليون دولار، وقد تم تغطية الطرح العام 61.4 مرة.

ومع تطوير الدولة لسياستها، تم إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر 2022، والتي تحدد الدولة من خلالها سياساتها تجاه ملكية الأصول المملوكة لها وحجم تدخلها في النشاط الاقتصادي، واعتمدت منهجيتها على عدد من المعايير التي تم بمقتضاها تحديد ثلاثة توجهات لملكية الدولة: إما التخارج، أو استمرار الوجود مع التثبيت أو التخفيض، أو استمرار الوجود مع التثبيت أو الزيادة. وتتمثل معايير تحديد سياسة ملكية الدولة على مستوى القطاعات والأنشطة، ما يلي:

- تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
- أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة؛ لتوطينها في مصر.
- مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.
- عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة.
- تخارج الدولة من الصناعات/القطاعات المشبعة سوقها، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
- مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

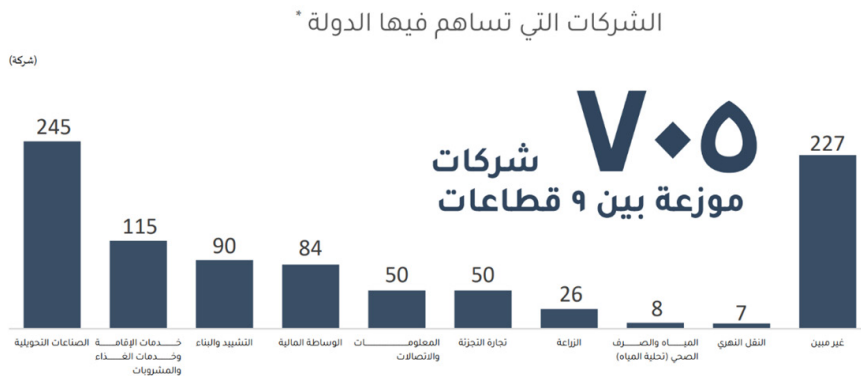
وقد أكدت الوثيقة على أن السياسة الاقتصادية للدولة قائمة على دعم محاور المنافسة وضمان مناخ تنافسي لممارسة النشاط الاقتصادي، وفقاً لمبادئ الحياد التنافسي الصادرة من المنظمات

الدولية، والتي تشمل: الحياد الضريبي، والحياد في المديونية، والحياد التنظيمي/ التشريعي، والحياد في المشتريات العامة.

ومع تزايد حدة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري يأتي أهمية برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية من أهمها: توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة زمنية قصيرة، إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها، تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها وتحسين بيئة التداول وزيادة المعروض من الشركات المقيدة لها بأوراق مالية، وزيادة قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية

وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فإن إجمالي عدد الشركات المملوكة للدولة يبلغ 705 شركة موزعة على 9 قطاعات، منهم نحو 143 شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة بها أكثر من 75%، وهناك نحو 43.2% من إجمالي الشركات التي تساهم فيها الدولة تحقق أرباحاً مقابل 20.6% تحقق خسائر.



*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في القطاعات المختلفة لوجود عدد من الشركات تعمل في أكثر من قطاع.

قد حددت الدولة 35 شركة لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي أو كلاهما حتى نهاية النصف الأول من عام 2024، مع وضع جدول زمني للتنفيذ على ثلاث مراحل: تشمل المرحلة الأولى الفترة (مارس- أغسطس 2022)، والمرحلة الثانية (أغسطس 2022- يوليو 2023)، والمرحلة الثالثة (يوليو 2023- يونيو 2024).

35

بنك \ شركة \ أصل

طرح جديد بالبورصة/ لمستثمر استراتيجي			
١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسياك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية - سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحة للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

وفي إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، قام الصندوق السيادي بطرح 13 شركة تساهم فيها الدولة خلال الفترة (مارس 2022- يوليو 2023) بإجمالي 5 مليارات دولار، على النحو التالي:

- في مارس 2022، تم بيع حصص مملوكة للدولة في 5 شركات مدرجة بالبورصة بإجمالي 2 مليار دولار لصالح شركة «أبو ظبي القابضة»، وتمثل الخمس شركات في: «البنك التجاري الدولي»، «فوري»، «أبو قير للأسمدة»، «موبكو»، «الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع».
 - في أغسطس 2022، تم بيع حصص مملوكة للدولة في 4 شركات مدرجة بالبورصة بإجمالي 1.3 مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودي، وتمثل الشركات الأربع في: «موبكو»، «أبو قير للأسمدة»، و«إي فاينانس»، و«الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع».
 - في يوليو 2023، تم بيع 7 فنادق تاريخية مملوكة لشركة إيجوث لصالح مجموعة طلعت مصطفى، بإجمالي 700 مليون دولار.
 - في يوليو 2023، تم طرح 3 شركات على مستثمر استراتيجي بإجمالي 800 مليون دولار لصالح شركة «أبو ظبي القابضة»، وتمثل الثلاث شركات في: الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)، الشركة المصرية لإنتاج الإكليل بنزين الخطي (إيلاب)، وشركة الحفر للبتروول.
- وتتضمن خطة العمل للفترة (أكتوبر 2023- يونيو 2024) طرح عدد من المشروعات بإجمالي 5 مليارات دولار، وتمثل تلك الشركات في: محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة جبل

الزيت، ومحطات شركة وطنية، ومحطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة الزعفرانة، وشركة صافي، ومحطة سيمنز لتوليد الكهرباء ببني سويف.

نتائج ودلالات

بمقارنة الموقف التنفيذي لتخارج الدولة من الشركات المملوكة لها مع المستهدف المعلن، وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يتبين أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى من جدول الطروحات بمعدل تنفيذ 100% خلال الفترة (مارس - أغسطس 2022)، و100% للمرحلة الثانية خلال الفترة (أغسطس 2022- يوليو 2023)، وبلغ إجمالي ما تم بيعه وطرحه من الشركات والأصول نحو 5 مليارات دولار، بما يشكل نحو 50% من المستهدف بحلول يونيو 2024. ويلاحظ أيضاً المضي قدماً في المرحلة الثالثة (يوليو 2023- يونيو 2024) من خلال طرح عدد من الشركات والأصول بقيمة تقديرية تبلغ نحو 5 مليارات دولار، بمستهدفات تخطت 60% في بعض الشركات و25% في مجموعة أخرى.

ولا يخفى أن ما تم طرحه من شركات منذ مارس 2022 وحتى الآن يقدر بنسبة 37% من الشركات المزمع طرحها حتى يونيو 2024، بما يعني أنه يلزم طرح 22 خلال خمسة أشهر لتأكيد جدية تنفيذ برنامج الطروحات، كما يلاحظ أن ما تم طرحه من شركات حتى الآن لا يتجاوز نسبة 2% من العدد الإجمالي للشركات المملوكة للدولة والمقدر بنحو 705 شركة، ومع قلة تلك النسب فلا يمكن التعويل على برنامج الطروحات الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية وتوفير سيولة دولية.

وعلى جانب آخر، يلاحظ أن وجود هدف رفع كفاءة شركات قطاع الأعمال العام وإيقاف خسائرها ضمن أهداف برنامج الطروحات الحكومية يتعارض مع فكر القطاع الخاص في اقتناص الفرص الرباحة وليس الخسارة، وهو الأمر الذي يعني ضرورة تخلي الدولة عن شركاتها الرباحة والجاذبة للمستثمر لتوفير سيولة في الأجل القصير مع التضحية بأرباحها المتحققة -كليًا أو جزئيًا- بما يؤثر على إيرادات الدولة مستقبلاً.

ولعل من أبرز الآليات التي من شأنها تمكين القطاع الخاص، وتوسيع ملكية الشركات، مع توفير سيولة للدولة هو التوجه نحو زيادة رعوس أموال الشركات المملوكة للدولة باستثمارات خاصة مع منح المستثمر حق الإدارة والتشغيل، والتوسع في منح عقود الامتيازات والتي يقصد بها منح الحكومة لصاحب الامتياز الحق طويل الأجل في استخدام أصول مشروعات البنية الأساسية، على أن تظل مملوكة للدولة وتؤول إليها في نهاية فترة الامتياز مع تمكين صاحب الامتياز من إدارة الأصول الحالية وبناء وتشغيل أصول جديدة وفق معايير محددة للجودة.

ويلاحظ أن من أبرز عوامل نجاح خطة الطروحات الحكومية هو استكمال جهود الدولة في تحسين مناخ الاستثمار، من خلال العمل على إعادة بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، وتعزيز التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية، والتنفيذ الفعلي لمبادئ الحياد التنافسي، مع إزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه الاستثمار الخاص في كافة مراحلها، والتوسع في منح حوافز الاستثمار وتوسيع نطاق منح الرخصة الذهبية، مع حتمية ضبط اضطرابات سوق الصرف التي تؤثر على القيمة الفعلية لصفقات برنامج الطروحات من جهة، وتؤثر على أرباح الشركات المقدره من جانب المستثمر من جهة أخرى.

مقالات تحليلية

توقعات الاقتصاد العالمي 2024

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تشير أحدث الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن معظم الاقتصادات -المتقدمة والنامية على حد سواء- سوف تنمو بشكل أبطأ كثيرًا في عامي 2024 و2025، وهو العام الثالث على التوالي من التباطؤ. مقارنة بما كانت عليه في العقد الذي سبق جائحة كورونا. ليصل إلى 2.4% في عام 2024، هو الأدنى والأبطأ في فترة 5 سنوات على مدى 30 عامًا.

“

وجاء تراجع معدلات النمو العالمية إثر اتخاذ السياسات النقدية المتشددة، والشروط المقيدة للقروض والتسهيلات الائتمانية، وضعف التجارة والاستثمارات على مستوى العالم. وقد أدّى الصراع الأخير في الشرق الأوسط إلى اشتداد المخاطر الجيوسياسية. والتعاون العالمي غاية في الأهمية لمعالجة مشكلات ارتفاع الديون، وتغير المناخ، وتفتت النظام التجاري، وانعدام الأمن الغذائي، والصراع.

وجدير بالإشارة أن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل مما كان عليه قبل عام، فقد تراجعت مخاطر حدوث ركود عالمي، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، لكن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تخلق أخطارًا جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الآفاق متوسطة الأجل قاتمة بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية وسط تباطؤ معدلات النمو في معظم الاقتصادات الكبرى، فضلاً عن تباطؤ التجارة العالمية، وأكثر الأوضاع المالية تشديداً منذ عقود من الزمان. ومن المتوقع ألا يتجاوز نمو التجارة العالمية في عام 2024 نصف المتوسط في السنوات العشر التي سبقت جائحة كورونا. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تظل تكاليف الاقتراض بالنسبة للاقتصادات النامية - وخاصة تلك التي تعاني من ضعف التصنيف الائتماني - مرتفعة مع بقاء أسعار الفائدة العالمية عند أعلى مستوياتها على مدى 40 سنة بعد استبعاد أثر التضخم.

ويستعرض هذا المقال في سطورهِ القادمة توقعات نمو كلٍ من الاقتصادات النامية والمتقدمة، كما يعطي لمحات حول توقعات النمو الاقتصادي لبعض البلدان على مستوى العالم، بالإضافة إلى استعراض توقعات حجم التجارة العالمية، وأسعار السلع الأولية والنفط.

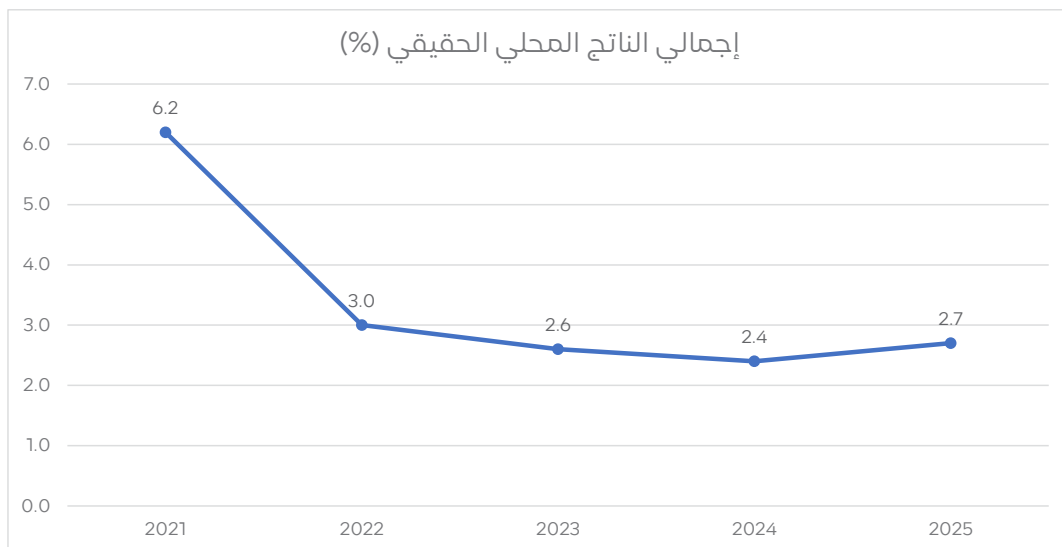
1. توقعات النمو العالمي:

يستمر النشاط الاقتصادي العالمي في التباطؤ، وسط تأثيرات السياسات النقدية الصارمة والقيود المالية وضعف نمو التجارة العالمية. بعد تباطؤ حاد في عام 2022 وانخفاض آخر العام الماضي، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل طفيف في عام 2024، مسجلاً تباطؤاً للعام الثالث على التوالي.

وقد أدّى النزاع الأخير في الشرق الأوسط إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية وإثارة عدم اليقين في أسواق السلع، مع تداعيات سلبية محتملة على النمو العالمي. ويأتي ذلك في الوقت الذي لا يزال فيه الاقتصاد العالمي

يواجه الآثار المستمرة لصدّات متداخلة خلال السنوات الأربع الماضية - جائحة كوفيد-19، غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، وارتفاع التضخم والتشديد للسياسة النقدية العالمية.

ومن المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصادات المتقدمة ككل والصين في عام 2024 إلى ما دون متوسط معدله للفترة 2010-2019 بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن يتحسن النمو الإجمالي في الأسواق الناشئة والنامية التي تتمتع بتصنيفات ائتمانية قوية، حيث يظل قريباً من معدلات المتوسط قبل الجائحة.



2. توقعات التضخم العالمي:

استمر التضخم العالمي في الانخفاض عن ذروته في عام 2022. ومع ذلك، لا يزال التضخم أعلى من المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة ونحو نصف الأسواق الناشئة والنامية. ومن المتوقع أن يظل التضخم العالمي فوق متوسطه للفترة 2015-2019 بعد عام 2024.

يقترب التشديد النقدي في الاقتصادات المتقدمة من نهايته، ولكن يُتوقع أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة لبعض الوقت، حيث يعود التضخم إلى المستهدف ببطء فقط. وبالنظر إلى أن ديون حكومات نصف دول العالم تقريباً من المتوقع أن تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2026.

3. توقعات التجارة العالمية:

شهد العام 2023 أبطأ نمو للتجارة العالمية في الخمسين سنة الماضية، حيث انخفضت تجارة البضائع وسط ضعف في الإنتاج الصناعي العالمي. واصلت تجارة الخدمات التعافي من آثار الجائحة، لكن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق. ومن المتوقع أن يرتفع نمو التجارة العالمية إلى 2.3٪ في عام 2024، ويعكس ذلك جزئياً انتعاش الطلب على البضائع وبشكل أوسع في تجارة الاقتصادات المتقدمة.

4. أسعار السلع العالمية:

لم يكن للنزاع الأخير في الشرق الأوسط حتى الآن سوى تأثير محدود على أسعار السلع. وفي عام 2023 ككل، تراجعت معظم أسعار السلع بدرجات متفاوتة؛ ومع ذلك، فقد ظلت أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من التقلبات الأخيرة التي أثارها الصراع بشكل رئيسي، بافتراض عدم تصعيد الأعمال العدائية، يُتوقع أن تنخفض أسعار النفط المتوسطة في عام 2024 مع تراجع النمو العالمي وزيادة إنتاج النفط. ومن المقرر أن تنخفض أسعار المعادن مرة أخرى مع استمرار التأثير السلبي للنمو الأبطأ في الصين على الطلب على المعادن.

ومن المتوقع أن تتراجع أسعار المواد الغذائية أكثر هذا العام وسط إمدادات وفيرة للمحاصيل الرئيسية ولكنها ستظل مرتفعة.

5. توقعات الإقليم والدول المختلفة:

تشير التوقعات لسنوات 2020-2024 إلى أضعف بداية عقد بالنسبة للنمو العالمي منذ التسعينيات، وهي فترة أخرى تميزت بتوترات جيوسياسية وركود عالمي مع استمرار تراجع التضخم وانخفاض أسعار الفائدة ونمو التجارة.

فيما يخص نمو الاقتصادات المتقدمة فمن المتوقع أن يبلغ ذروته عند 1.2% في عام 2024 مع تباطؤ النمو في الولايات المتحدة، بينما يشهد نمو منطقة اليورو، الذي كان ضعيفاً العام الماضي، ارتفاعاً طفيفاً حيث يعزز التضخم المنخفض الأجور الحقيقية. وفي عام 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.6% مع استمرار تعافي منطقة اليورو وارتفاع النمو في الولايات المتحدة باتجاه معدل اتجاهه طويل الأجل وسط تراجع التضخم وسياسة نقدية أكثر داعمّة.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الأسواق الناشئة والنامية 3.9% سنوياً خلال 2024-2025. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الصين بشكل ملحوظ هذا العام، حيث يؤثر ضعف ثقة المستهلكين واستمرار التراجع في قطاع العقارات على الطلب والنشاط. وباستثناء الصين، من المقرر أن يرتفع نمو الأسواق الناشئة والنامية من 3.2% في عام 2023 إلى 3.5% هذا العام و3.8% في عام 2025. ويعكس هذا الارتفاع انتعاشاً في التجارة وتحسناً في الطلب الداخلي في عدة اقتصادات كبيرة، مع استمرار تراجع التضخم. ومع ذلك، ستستمر تكاليف الاقتراض المرتفعة في الضغط على المساحة العالية في الأسواق الناشئة والنامية.



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

